## الفصل الثامن

## تجارب عالمية للتعليم الأساسي

ان التجارب العالمية في الدول المختلفة لصيغ التعليم الاساسي ترشدنا إلى عدة مؤشرات لاختيار الصيغة الملاكمة للتعليم الأساسي في بلادنا ومن اهمها :-

١. أن النظام التعليمي لابد أن ينظر اليه كمنظومة متفاعلة بمعنى ان مراحله الابتدائية والثانوية واجهزة البحث والتقويم والاشراف التربوي والخدمات التربوية المختلفة انما هي نظم فرعية من نظام كلي وان اي تغيير في أي جزء من هذه المنظومة او فروعها لابد ان يكون من خلال اعداد وتنسيق وتهيئة مع سائر عناصر المنظومة التي لابد أن تتأثر فيها فلا يجوز أن يتبنى نظام التعليم الأساسي وتطبيقه دون تهيئة سائر جوانب المنظومة التربوية ومراحلها على النحو الذي يحقق الانسجام والوحدة والتكامل بينها
٢. أن الركائز التي يقوم عليها التعليم الأساسي - وهي الرابط بين التعليم والعمل المنتج، والتوكيد على الصيغة العملية التطبيقية لهذا التعليم بما يربط بين ما يدرسه التلميذ وما يعايشه من منجزات ومؤسسات ونظم حياة، وارتباط هذا الاشراف التربوي والاختصاصي وإعداد وترتيب العاملين بشكل عام، مما يتطلبه الدول التي وصلت مراحل متقدمة جداً في نظامها التعليمي.

وتزامناً مع الاتجاهات نحو التعليم الأساسي منذ عام ١٩٩٣ فقد تم تحويل معاهد المعلمين المركزية الى كليات التربية الأساسية واخذت على عاتقها اعداد ملاكات التعليم الأساسي في العراق، وبهذا يكون العراق قد تأخر في تجربة التعليم الأساسي عن الكثير من البلدان العربية التي بدأت اجهزة التخطيط فيها منذ السبعينات - فترة بداية التعليم الأساسي في الدول العربية بناها القاعدية على نحو متكامل.

فرغم توصيات المؤتمرات والبحوث العلمية لايزال تعميم التعليم الأساسي في العراق محدودة رغم الحاجة الماسة اليه بصفته الصيغة الملائمة التي تستقى من الظروف الحاكمة لأوضاع التنمية الشاملة والمتصلة بالتحديات والمشكلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربية التي يواجهها العراق والتي يمكن أن تشير اليها في الجوانب الآتية :-

**أ- التحدي الحضاري:**

الذي يتمثل في المعادلة الصعبة في مجتمعات المنطقة بين الأصالة والمعاصرة فقد تبنت دول المنطقة في حركتها نحو التنمية وسعيها لمواكبة عالم تكنولوجي اللغة علمي الاتجاه، كثيرا من الهياكل والأطر والصيغ والاتجاهات الاجتماعية والتعليمية التي سلكتها المجتمعات الغربية المتقدمة، ولكن هذه المنطقة الغربية الاسلامية حريصة في الوقت نفسه أن تنبع في حركتها وبالأخص في اعدادها لأجيالها من ذاتيتها الثقافية الأصيلة وقيمها، وتاريخها وحضارتها فالصيغة الثقافية التعليمية الملائمة لها لابد أن تؤكد على الجوانب الإيجابية الأصيلة في التراث من تحرير العقل واعماله، ونبذ التقليد الأعمى،

وتنمية القدرات الإبداعية والتفكر، واحترام العمل والكسب الحلال، وتقبل النصيحة والراي الاخر والاذعان للحق واعتبار الأتقان عبادة، والحرص على التعمير حتى اللحظة الأخيرة (اذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فان استطاع الا يقوم حتى يغرسها فليفعل)، والاقتصاد في الانفاق ولو كان نهر جار وغيرها من القيم التي تترجم الايمان والعمل الصالح الى سلوك يومي يحدث التنمية ويضع الحضارة وتتبنى ، تلك الصيغة في الوقت تهيئة الفرص لاكتساب الكفاية الفكرية والعلمية، والعملية التي تمكنها من التفهم والتعامل الناجح مع العلم التكنولوجي والاجتماعي والثقافي المحيط بها.

**ب- التحدي الاقتصادي :**

المتمثل في اعتماد اقتصاد البلاد على سلعة وحيده اولية متجهة إلى النضوب وهي النفط مع ضعف باقي قطاعاته الاقتصادية وعدم تشابكها وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل مستقبل التنمية في البلاد والحفاظ على مستوى المعيشة الحالي وما يقدم من خدمات رهنا بقدرة هذه الدول على الانتقال بالنفط من دورة الحالي كمجرد مصدر للدخل ليصبح الانماء المجالات الاقتصادية الأخرى والقاعدة الانتاجية الاقتصاد لتنقل القطاعات الاقتصادية غير النفطية، من وضعها الهامشي فتصبح قادرة على خلق روابط انتاجية تؤدي إلى توسع رقعة السوق المحلي عن طريق مشروعات تؤدي بدرجة كبيرة الى زيادة التشابك الانتاجي بحيث تغذي بمنتجاتها قطاعات اخرى تتغذى من مشروعاتها بما يوجد فرصا أكبر للاستثمارات محلية لينقل الاقتصاد من التبعية الى اكتساب قوة دفع ذاتية في مجتمعه.

وواضح أن هذا التحويل لا يتحقق الا بتوفر موارد بشرية قادرة بما تملك من ثقافة وقدرات وكفايات فنية واتجاهات ايجابية نحو العمل والانتاج فصيغة التعليم الأساسي للمنطقة لابد أن تضيع هذا التحدي ومتطلباته في حسابها فمفتاح التنمية الشاملة مر الانسان الذي احسن تعليمه وتدريبه، فربط التعليم بالعمل والانتاج مطلب اساسي لدى صيغة تعليمية ناجحة للمنطقة.

**ج- التحدي السكاني :**

يتطلب اعادة التوازن السكاني بناء قوة عمل وطنية متكاملة من خلال خطة شاملة يتجه جانبها التعليمي لاستثمار الموارد البشرية في البلاد ويعمل على توجيهها واعدادها.

فقلت السكان المؤهلين وبخاصة في القطاعات الفنية اللازمة المشروعات التنمية يجعل الدور الإنمائي للتعليم وقدرته على توفير فرصة تعليمية ملائمة لكل فرد تعينه على تنمية قطاعاته واستثمارها إلى أقصى ما تسمح به، وتوفير الظروف التي توجه وتجتذب الناشئة نحو القطاعات التي تعاني نقصاً واضحاً، هو الدور الرئيسي في بناء تنمية حقيقية تضمن استمرار هذه القلة السكانية في الازدهار والتقدم في فترة ما بعد النفط او عند تدهور قيمته أو تغير الظروف المحيطة باستثماراته من هنا يصبح التعليم الأساسي الذي يمر به كل طفل وسيلة أساسية للتربية من اجل المهنة وتعميق المفاهيم واكتساب المهارات وبناء الاتجاهات الإيجابية التي توجه الى السلوك المعبر عن الاحساس بالمواطنة ومسئولياتها في بناء مجتمع يعتمد على نفسه.

**د - التحدي التربوي :**

يكاد لا يخلو لقاء تربوي او دراسات تقويمية للنظم التعليمية على المستوى العربي الا ويردد فيه (ان نظمنا التعليمية ما يزال يغلب عليها التلقين والحفظ ويتركز هدف المتعلمين فيها على النجاح في الامتحان، والاقتصار على متطلباته وسيادة الطابع النظري على محتوى المناهج، وطرائق التدريس) وان النظام التربوي لم يحقق أهدافه فالنتائج لم تكن بقدر الجهود، ولم تبذل جهود كافية للوصول الى صيغة تعليمية تستجيب لمتطلبات التنمية. وتعين على مضاعفة اثر الانتاج الاقتصادي، وتماسك البنيان الاجتماعي ورفاه المواطن.

أن التعليم في العالم العربي يعاني من عدم احترام العمل اليدوي، والإغراق في اللفظية دون العلمية، والاتكالية دون الاستقلالية، والانفرادية دون التعاونية، والانفعالية دون الفاعلية والتقاليد دون التجديدية والمظهرية دون الجوهرية.

---

سرور ،احمد فتحي (١٩٨٩) " تطوير التعليم في مصر سياساته وخطة وتنفيذه – التعليم قبل الجامعي " مطابع الاهرام ، القاهرة.

التميمي ، عواد جاسم محمد (٢٠٠٣) كفايات معم التعليمي الأساسي "مجلة العلوم لتربوية والنفسية" العدد (٤٢) بغداد.

بشور، منير (١٩٨٢) " اتجاهات في تربية العربية" المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس .

علام ، صلاح (١٩٨٦) " مفاهيم ممارسات في التعليم الأساسي في بعض الدول غير العربية ، الحلقة الدراسية حول اتجاهات التجديد في التعليم الأساسي ونظمتها اليونسكو في الكويت .